كلمة ونص

ميشيل خياط

الحل الأمثل لحياة أفضل

يتفق من قلبهم على سورية الجميلة والراقية والحضارية، أن الحلول العملية للمشاكل المعيشية، تحتاج إلى إنجاز مشاريع إنتاجية أو خدمية.

ولعل عقدة النجار على هذا الصعيد، أننا ما نزال حتى الآن نعتقد، أن الدولة هي المعنية بتلك المنجزات، على الرغم من إدراكنا، أنها فقدت بسبب الحرب الإرهابية الجائرة على سورية، الإمكانات والقدرات التي تؤهلها الاضطلاع بمثل هذه الأعمال، وهذا سر التأخر والتباطؤ وعدم تنفيذ الوعود الكثيرة، ولعل أهمها تحسين الوضع المعيشي للمواطنين السوريين وخاصة ذوي الدخل المحدود.

والقائمة تطول: إيجاد فرص عمل للشباب ولاسيما للخريجين من المعاهد المتوسطة والجامعات كمتخرجي كليات الهندسة المتنوعة وتوفير الكهرباء دون هذا التقنين المقيت، وتأمين نقل داخلي مريح وسريع، وإلغاء الازدحام على الخبز، وتوفير السكن الصحي....إلخ.

كيف نتأى بفكرنا عن هذا الخطأ، وكيف نمتلك تفكيراً واقعياً، جريئاً وصريحاً، يأخذ بيدنا إلى الإنجاز، بعيداً عن سرد الأحلام، والإكثار من الوعود البراقة، التي تذهب مع الريح.

لعل الحل يكمن في أن تستعيد الدولة قطاعها العام القوي بمؤسساته الإنتاجية والخدمية، ذات المردود المالي الجيد، عبر إدارة معاصرة وقديرة، فالدولة القوية تحتاج إلى مصانع كبرى توفر لها السلع الضرورية ومستلزمات الإنتاج الزراعي والحربي، وفي هذا السياق نشير إلى ضرورة إعادة تشغيل كل مصانع القطاع العام الهندسية والكيميائية والغذائية والنسيجية، أنها كنز هائل وثروة كبيرة يجب ألا يُترك جزء كبير منها كحاله الآن مدمراً بفعل الحرب الظالمة على سورية.

إن إعادة بناء وتشغيل مصانع الجرارات والحديد والصلب والأجهزة الكهربائية مثل البرادات والغسالات وشاشات التلفاز، وأجهزة الطاقة الشمسية ومصانع الغزل والنسيج حتى ولو تطلب ذلك استيراد القطن. والقائمة تطول والعدد أكثر من خمسين مصنعاً عاماً، بحاجة إلى إعادة بناء أو ترميم في أغلب المحافظات السورية.

إن هذه المصانع ذات مردود مالي هائل جداً، أين منه ما يجبى من ضرائب. إن مصنعاً واحداً مثل مصنع الحديد والصلب في حماة، يمكنه إذا اشتغل بكامل طاقته، أن يؤمن ربحاً مالياً للدولة السورية يفوق مجموع ما تجنيه حالياً من ضرائب تقدر بخمسة آلاف مليار ليرة سورية في أحسن الأحوال.

فماذا لو اشتغلت كل المعامل....؟

وإذ ننتقل إلى القطاع الزراعي نجد أنفسنا أمام بيدر غني جداً بمؤسسات ومنشآت إنتاجية مهمة كانت قبل الحرب على سورية تلعب دوراً مهماً في توفير جزء مهم من احتياجاتنا الغذائية، وتدر أرباحاً مالية وفيرة على خزينة الدولة السورية، مثل المباقر والمداجن وحظائر تسمين الأغنام ومصانع الأعلاف ومجففات الذرة الصفراء وكنا نملك منها أربعة أجهزة تجفيف، وصلنا إليها بشق الأنفس وبعد جهد جهيد وكان غيابها سبباً في ضآلة إنتاجنا من هذه المادة العلفية المهمة ومن المؤسف أن الحرب قد دمرتها.. إلى جانب الأهمية القصوى لاستعادة وحدات الخزن والتبريد الكبرى، التي غالباً ما يتم تجاهل أن أغلبها لا يعمل وهذا سر عدم قدرتنا على الاحتفاظ بكثير من المنتجات النباتية والحيوانية، القابلة للتصدير أو الاستهلاك في فصول أخرى وقد تحول بعضها إلى مستودعات...!!

وقد يقال: ماذا ننتظر...؟

وعمر هذا السؤال ٦ سنوات على الأقل.

إن تصل متأخراً خير من ألا تصل أبداً.

ومسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة.

ثمة توجه الآن في هذا المنحى، أنه لتوجه صائب جدير بالمتابعة والحفاوة، وتقترح لتوفير التمويل، طريقة الشركات المساهمة، عبر طرح المشاركة في تطوير تلك المنشآت بأسهم ذات أرباح وستكون النسبة الكبرى من الأسهم للدولة بصفتها تملك الأرض الغالية جداً وأحياناً بعض خطوط الإنتاج إلى جانب الموارد البشرية الماهرة، فلنبدأ.

بعد توقف أربع سنوات... انطلاق بطولة الروبوت السوري-اللبناني

النقري لـ«الوطن»: إقبال من الطلاب السوريين على علوم الروبوت

محمد راكان مصطفى

انطلقت أمس منافسات النسخة السورية للبطولة السنوية الثامنة للروبوت في سورية ولبنان، وذلك في صالة تشرين الرياضية بدمشق، بمشاركة ٣٩ فريقاً تمثل ١٣ نادياً من محافظات دمشق وريفها وحمص وحماة وحلب واللاذقية إضافة إلى مشاركة فريقين من لبنان.

رئيس اللجنة العلمية لعلوم الروبوت في الأولمبياد العلمي السوري في هيئة التميّز والإبداع الدكتور مهيب النقري قال لـ«الوطن»: في هذه المنافسات أعدنا الألق للبطولة بمشاركة فرق لبنانية لأول مرة بعد توقف لأربع سنوات، مشيراً إلى مشاركة الفرق الوطنية النسخة اللبنانية من البطولة التي ستقام في الجامعة اللبنانية في بيروت يوم السبت الـ٦ من أيار ٢٠٢٣ وستشارك فرق من سورية في منافسات هذه البطولة.

النقري نوه بالمستوى العالي للطلاب السوريين المشاركين، لافتاً إلى تجهيزهم للمشاركة في البطولة الوطنية المؤهلة للمشاركة في بطولة الأولمبياد العالمي للروبورت.

وعن الإقبال المتزايد من الطلاب على علوم الروبوت في سورية قال النقري: تطبيقات الذكاء الصنعي والروبوت أصبحت تحتل أهمية على الصعيد العالمي، ولفت إلى قيام هيئة التميز والإبداع بالتعاون مع وزارة التربية بإدخال مادة الروبوت في مدارس المتفوقين، مضيفاً: نطمح أن تكون من المواد الرسمية لوزارة التربية نظراً لكونها أصبحت من المواد الرسمية عالمياً.

وأوضح أن البطولة تضم أربع مسابقات هي مسابقة المتاهة لطلبة الصفوف الأول والثاني والثالث من مرحلة التعليم الأساسي، ومسابقة المتاهة لطلبة الصفوف الثالث والرابع والخامس من مرحلة التعليم الأساسي، إضافة إلى سباق الروبوتات لطلبة الصفوف السادس والسابع والثامن والتاسع من مرحلة التعليم الأساسي، ومسابقة مصارعة السومو للروبوتات لطلاب الصف التاسع للتعليم الأساسي والأول والثاني والثالث الثانوي.

وأوضح النقري أن طاقم التحكيم سوري-لبناني مشترك، ونقام هذه البطولة بإشراف اللجنة العلمية لعلوم الروبوت في الأولمبياد العلمي السوري في هيئة التميّز والإبداع، وتنظم بالتعاون بين أكاديمية سيرا روبو وهيئة التميّز والإبداع والأولمبياد العلمي السوري ومؤسسة إدارة الموارد البشرية، وجمعية كلمات وأكاديمية (إي روبوت) اللبنانيتين، بينما يشارك في رعاية ودعم فعاليات هذه البطولة كل من الجامعة السورية الخاصة والاتحاد الرياضي العام، وعدد من الفعاليات الاقتصادية.

تكلفة كيلو القمح ٢٠٥٠ ليرة فهل يعقل أن يكون ربح الكيلو للفلاح ١٥٠ ليرة فقط؟

السويداء- عبير صيموعة

بدأ مزارعو السويداء ينعون محاصيلهم الزراعية بكل أنواعها سواء القمح منها أم الشعير حتى الحمص وصولاً إلى الكرمة والتفاح والخضر الصيفية وغيرها، معيدين ذلك إلى عجز الجهات المعنية عن دعم أي من تلك المحاصيل أو اتخاذ القرارات التي من شأنها تأمين مستلزمات العمل الزراعي بأقل التكاليف أو شراء تلك المحاصيل بما يوازي تكاليف إنتاجها وصولاً إلى عدم القدرة على تصريف كثير من تلك المحاصيل بأسعار يمكن أن تغطي ما تم إنفاقه وتحقق هامش ربح بسيطاً بما يضمن الاستمرار في العمل الزراعي وعدم هجر الفلاح لأرضه.

وأكد مزارعو السويداء ممن التقتهم «الوطن» أن القرارات الصادرة من شأنها كسر الفلاح وتحميله أعباء مالية لا طاقة له بها فضلاً عن حرمانه من أبسط حقوقه في تصريف منتجه أيا كان صنفه ولو بهامش ربح بسيط بعد أن وضعت أسعاراً غير منطقية لشراء المحاصيل من المزارعين وأولها القمح حيث أشار كثير من المزارعين ممن تعاقدوا مع مؤسسة إكثار البذار إلى أنهم استهجنوا قرار تسعيرة كيلو القمح الصادرة مؤخراً والمقررة بـ٢٣٠٠ ليرة للكيلو علماً أنهم اشتروا القمح من مؤسسة إكثار البذار بـ٢٨٠٠ ليرة للكيلو متسائلين أين العدالة في تلك الأسعار وأين المنطق؟

بينما أشار عدد من المزارعين إلى أن قلة الهطل المطري ستؤدي بالضرورة إلى عدم الحصول على المردود المتوقع أو المطلوب من المحاصيل الحقلية سواء القمح أم الشعير أم حتى الحمص فكيف تم وضع تسعيرة القمح تلك وعلى أي أساس تم احتساب التكاليف من مازوت وأجرة حراثة وأجرة زراعة ثم أجرة الحصاد وجني المحصول ليتم تحديد سعر الكيلو بـ٢٣٠٠ ليرة ولماذا لم يتم وضع مجهود الفلاح وتعبه ضمن تلك الحسابات؟

كما تساءل كثير من المزارعين لماذا لا يتم السماح لهم باستبدار المكننة الزراعية المستعملة لزوم حراثة وزراعة أراضيهم وخاصة الجرارات دون اللجوء إلى المصارف والمستوردين لأن المستعمل منها أخف وطأة وعبئاً بالأسعار بعد أن تراوح سعر الجديد منها بين ١٣٥ و١٥٠ مليوناً ليبقى السؤال من الفلاح القادر على شراء ذلك الجرار بتلك الأسعار الجنونية؟

المكتب الاقتصادي في المحافظة أوضح لـ«الوطن» أن تسعيرة شراء القمح أثارت غضب واستهجان المزارعين لأنها جاءت بناء على احتساب التكاليف بالأسعار المدعومة لمستلزمات الإنتاج من المحروقات أو الأسمدة وصولاً إلى أعمال الحراثة والزراعة والحصاد إلا أنها لم تراع أن كثيراً من المزارعين لا يملكون المكننة الزراعية من جرارات وعزاقات وغيرها واضطرارهم إلى الرضوخ للأسعار التي يتم تحديدها من أصحاب تلك الآليات ما يجعل تكلفة زراعة وحصاد الكيلو من القمح تفوق الـ٢٠٥٠ ليرة التي وضعتها مديريات الزراعة على مستوى القطر الأمر الذي يفرض بقاء ما يعادل ١٥٠ ليرة فقط كأرباح للمزارعين وهذا هامش ربح قليل جداً لا يمكن وفقه ضمان قدرة الفلاح على الاستمرار في زراعة أرضه لعجزه عن تأمين أبسط مطالب حياته المعيشية حتى يستطيع تلبية احتياجات أرضه.

رئيس اتحاد فلاحي السويداء سمير البعيني أكد لـ«الوطن» أن مطالب المزارعين جميعها محقة والحل يكون بضرورة وضع سياسة تسعير تنسجم مع التكاليف الحقيقية وتحمل هامش ربح يغطي التكاليف المعيشية ويتناسب مع أسعار السوق.

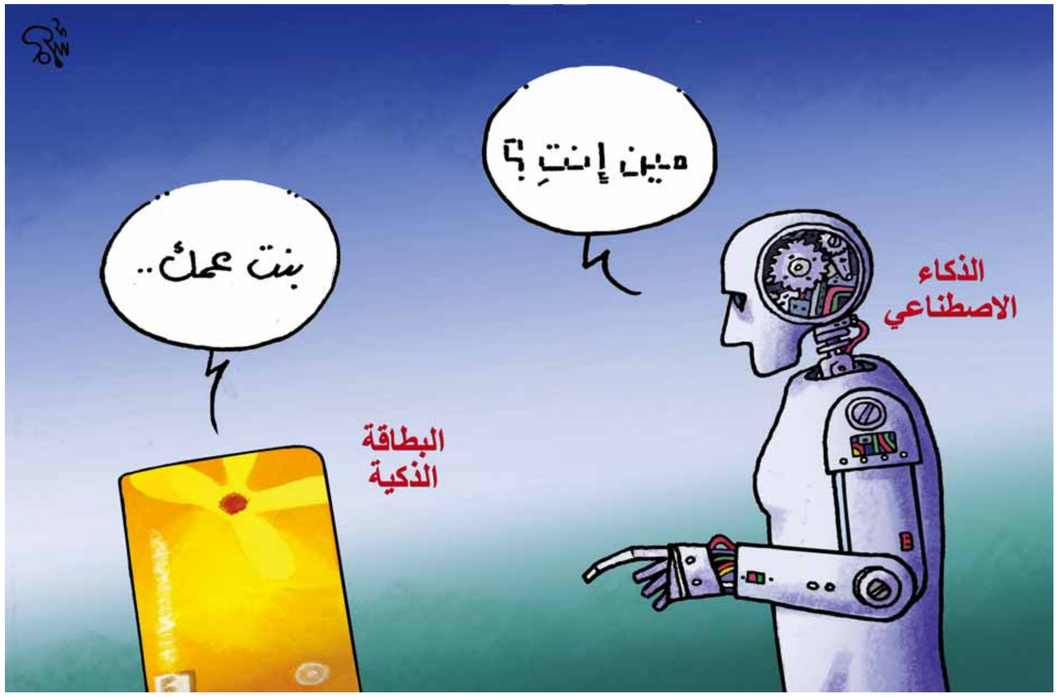

شوارع المدينة في أسوأ حالاتها والسبب نقص الأموال!!

مدير الخدمات والصيانة لـ«الوطن»: ٧٠ بالمئة من شوارع طرطوس بحاجة إلى إكساء

طرطوس- هيثم يحيى محمد

وصلت شوارع مدينة طرطوس إلى أسوأ حالاتها نتيجة الإمتراء والحفريات وعدم الصيانة والإكساء منذ أكثر من اثني عشر عاماً ما جعلها تتعكس سلباً على السلامة العامة والمرورية وتؤدي إلى إحداث أعطال مختلفة في السيارات بشكل متكرر يستنزف أي مدخرات أو موارد مالية عند النسبة الكبيرة من أصحابها ولدرجة أن معظمهم باتوا غير قادرين على دفع تكاليف الإصلاح التي حلقت بشكل جنوني بسبب ارتفاع أسعار قطع التبديل وأجور المهنيين في المنطقة الصناعية.

مدير الخدمات والصيانة في مجلس المدينة حامد حسين قال لـ«الوطن»: نظراً لتوقف مشروعات الإكساء الزفتي في السنوات العشر الأخيرة ونظراً للهطلات المطرية الغزيرة التي رافقت مواسم الشتاء المتعاقبة، فقد تكشفت الحفريات القديمة وحصلت اهتراءات كبيرة في معظم شوارع المدينة إضافة إلى الكم الكبير من الحفريات التي تم القيام بها من المديريات الخدمية لإيصال وتنفيذ خدمات المياه والكهرباء والهاتف والصرف الصحي وخاصة مديرية الهاتف حيث إن خطتها لتوسيع شبكتها في عام ٢٠٢٢ تشمل كل أحياء المدينة وبلغت أطوال الحفريات التي نفذت ضمن شوارع المدينة أكثر من ٢٠٠ كم.

وأضاف: بما أن المدينة لم تتعمّن ضمن مواردها الذاتية من تخصيص اعتمادات لإكساء زفتي لشوارع المدينة بسبب ضخامة المبلغ اللازم لهذا العمل فقد تم تأمين اعتمادات هذا العام لإجراء صيانة للمواقع المخربة والمهترئة بمبلغ قدره/٤٠٠/ مليون تقريباً وتم وضع خطة صيانة لكل المواقع المخربة بكل أحياء المدينة تم عرضها على المكتب التنفيذي وتم البدء فعلياً بالعمل بها من بداية الأسبوع المنصرم، وأن استمرارية الأعمال مرتبطة بعمل المجابل التي تشكل إعاقة بتوقفها لفترات متقطعة.

وأكدمدير الصيانة والتشغيل أن الورشات والآليات جاهزة طوال الموسم ومن المتوقع الانتهاء من صيانة كل المواقع المخربة والمهترئة خلال الأشهر الثلاثة القادمة.

وقال: كما أننا نعمل من خلال محافظة طرطوس ووزارة الإدارة المحلية على تأمين اعتمادات إضافية لهذا العام لمعالجة أكبر كم من المواقع التي تحتاج إلى صيانة. مع الإشارة إلى أن المدينة ستنهي إكساء شارع ٨ آذار الواقع على حد المدينة الشرقي والتعاقد على إكساء وتأهيل شارع الأحلام ضمن الاعتمادات المخصصة هذا العام لهذين المشروعين(تمويل نهائي) من صندوق الدين العام.

وحول أسباب عدم وضع خطة لإكساء الشوارع المهترئة الأكثر تخرباً وعدم الاكتفاء بصيانتها قال: إن أكثر من سبعين بالمئة من شوارع المدينة بحاجة إلى إكساء نتيجة الاهتراء وإكساؤها يحتاج للمليارات في حين الاعتماد المتوفر في موازنة المدينة هو ٤٠٠ مليون فقط وهذا المبلغ لا يكفي لإكساء شارع بطول ٦٠٠ متر حيث إن قيمة كل متر مكعب من الإسفلت هي ٤٨٠ ألف ليرة والمتر المكعب يكفي لإكساء ثمانية أمتار مربعة فقط.

وأضاف حسين: نقوم حالياً بإعداد مذكرة للوزارة عن طريق المحافظة عن الواقع نطلب فيها إعانة مالية جيدة تكفي لإكساء الشوارع الأكثر اهتراء وأملنا كبير بأن نلقى الاستجابة من الجهات المعنية.